في اذا الجمعة نامرة بالسعي الظهر لان الجمعة غير الظهر اسما وقدرا وشروطا فلا يجوز اداء فرض تحريمة فرض اخر لا بانيها ارتفاقا يعني عند الشافعي بنيها اربعا لان الجمعة ظهر مقصورة لاجل الخطبة لما روي ان عمر رضي الله عنه قال ان ما قصرت الصلاة لمكان الخطبة لكن قصره كان مشروطا بالوقت فاذا فاتت فاتها كما ذكرنا اربعا ويخطب قبلها اي الامام قبل الجمعة وبعد الزوال لانه صلى الله عليه وسلم هكذا فعل الفصل بجلسته خفيفة مقدار ثلاث اياث بين الخطبتين في الجمعة وقال الشافعي هو شرط لانه مفعول مواظب عليه كالمتواتر ولنا ما روي ان عثمان رضي الله عنه لما استخلف قعد المنبر فقال الحمد لله مختصر فنزل فصلى ولم ينكر عليه احد من الصحابة والاقتصار على ذكر كالتكبير والتسليل ونحوها مجزئ اي كاف عند ابي حنيفة عن الخطبة وقالا لا يجزئ الا اذا كان كلاما سميت خطبة عرفا قليلا مقدار قوله التحيات لله الى اخره وفي العاية الخلاف فيما اذا ذكر الله لقصد الخطبة لانه لو ذكر لغيرها كما اذا عطس فقال الحمد لله لم تجزه عن الخطبة اتفاقا لها ما روي انه عليه الصلاة واللام صلى الجمعة عقيب الخطبة الطويلة ثم قال صلوا كما رايتموني ولما سيق من حديث عثمان ولم يشترط القيام اي قيام الامام في الخطبة والطهر والستر اي طهارة الخطيب وستر عورته وتلاوة اية والاصل فيه قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله اوصيكم بتقوى الله والصلاة على النبي عليه السلام وقال الشافعي كل ذلك شرط اما الطهر والستر والتلاوة فلان الخطبة قائمة مقام شطر الصلاة فيشترط لها ما يشترط للصلاة واما الاصيا والصلوة على النبي عليه الصلوة واللام فلان الخطبة متواترة بها ولنا ان ذكر الله في قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله مطلق والمراد به الخطبة بقرائن التفسير يتجوز الخطبة قاعدا او محدثا الحصول المقصود وتركه ترك ذلك اي حسن الذكورات لمخالفة السنة وكونها كشطر الصلوة من جهة الثواب لا من كل وجه ولهذا لم يشترط فيها استقبال القبلة وحاز الجمعة لمن حاء بعد الفراغ عن الخطبة ولا تجب الجمعة على مسافر امرأة ومريض وعبد اما المسافر والمريض فلان وجوبها لحرج عليهما واما المراة والعبد فلان شغالها بخدمة الزوج والمولى تخلاف الصلوات المفروضة فان كلا منهم يوديها بنفسه في زمان يسير واما وجوبها على المكاتب والعبد الماذون فالمشايخ اختلفوا فيه وفي المحبوس اذا خرج العبد الى الجمعة ان كان يعلم ان

مولاه

مولاه يرضى بذلك جاز والا فلا والاصح انه لا يجب عليه اي لا تجب الجمعة على الاعمى عند ابي حنيفة ولا الاجير معطوف على صغير يجب باعادة حرف لا اي الاعمى لا يجب الجمعة عند مقابلها اي سوا وجد قايدا يمشي معه ويوصله الى الجامع او لم يجد وقالا يجب عليه الجمعة اذا وجد قايدا والاجير اعوانا قايدا والمعنى ان المقعد لا تجب عليه الجمعة ولا الحج وان وجد حاملا اتفاقا لانه اعجز من الحمير لانه المقعد عاجز عن اصل السعي والاعمى قادر عليه الا انه لا يهتدي فاذا وجد قايدا يلزمه كالصحيح الا اذا وجد الاعمى الجامع كذا في الخانية ولا الغاجز عن الوضوء والخوف مع مساعد يعني من عجز عن الوضوء او عن التوجه الى القبلة عند من يوضيه او يوجه اليها يجوز له التيمم والصلوة الى غير القبلة عند ابي حنيفة خلافا لهما له انه عاجز بنفسه فلا يعتبر قادرا بغيره ولهما انه وان كان عاجزا بنفسه لكن بواسطة المساعد صار قادرا فتوجه اليه الخطاب تذكر وحضر اي المسافر وامثاله الجمعة تعذر اداء الظهر افسدناها اي صلوة الظهر بالجمعة اي بسبب حضورها وقال زفر لا تفسد لان الامور به في حقهم الظهر لا الجمعة لانهم ما كلفوا باقامتها فاذا ادوا الظهر سقط الفرض عنهم فلا ينتقض بعد الحكم بصحته ولو راح المسافر الى الجمعة وصلاها ينتقض ظهره وينقلب نفلا وكان ما اداه من الجمعة نفلا وفايدة الخلاف تظهر فيما اذا شرع مع الامام في الجمعة ثم خرج الوقت قبل ان يتم الامام الجمعة بقدر ما يلزمه اعادة فرض الظهر وعلى قوله لا ينتقض ظهره من البسوط التكرى ولنا ان الجمعة فرض تتعذر على كل واحد وانما وضعت عن المسافر ونحن لعذر الحرج فاذا شهد الجمعة تعذر العذر فيكون مامورا بالجمعة واجزيا اتمامهم بها اي باتمامة المذكورين في الجمعة مما هذا المراد وقال زفر لا يجوز اتمامهم لان فرضهم الظهر ودون الجمعة فصار الاقتداء بهم كالاقتداء بالصبي ولنا ان عذر الحرج لما ارتفع بحضورهم وقعت جمعتهم فرضا صحيحا لاقتدا بهم لكونهم اهلا للامامة خلافا للصبي لانه مسلوب الاهلية وتكره جماعة الظهر للمعذورين اي اداؤهم الظهر بالجماعة مكروه اتفاقا لانه يكون نفلا لهم والجمعة في حقهم وكذا المحبوسون وفي القنية اهل مصر لم يصلوا الجمعة لمانع ويكره لهم اداء الظهر بجماعة وحكمنا الظهر اصلا على غير المعذورين لو هم لو مالا لاياها لكان اولى لان اقامة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)